
المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة

بعد الخمسة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً

الرئيس: السيد الفونسو جارسيا روبلس (المكسيك)

الرئيسي (الكلمة بالاسبانية): أعلن افتتاح الجلسة ٥٠٩ لمؤتمر نزع

السلاح .

بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي ، يسرني أن أرحب بالأونرابل وليام وولدغريف وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، وعضو البرلمان منذ عام ١٩٧٩ . وقد تقلد الوزير منذ ذلك الحين مناصب سياسية هامة في البرلمان وأيضا في الحكومة البريطانية ، حيث اضطلع بوظائف مختلفة كوزير دولة منذ شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ؛ وعين في وظيفته الحالية منذ شهر تموز/يوليه ١٩٨٨ ؛ وتشمل مسؤولياته العلاقات بين الشرق والغرب وغيرها من مجالات السياسة العامة ، خاصة نزع السلاح وتحديد الاسلحة والاعمال المتعلقة بمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . والوزير معروف لدى أعضاء المؤتمر بوصفه رئيس الوفد البريطاني في مؤتمر باريس للدول الأطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والدول المعنية الأخرى . وإني أشكره على اهتمامه بعملنا ولاحظ المشاركة الايجابية للمملكة المتحدة في هذا المؤتمر منذ انشائه في عام ١٩٧٩ وأعطي الكلمة الآن للأونرابل وليام وولدغريف .

السيد وولدغريف (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، لي عظيم الشرف أن أتكلم أمام هذا المؤتمر برؤاستكم . وأعتقد أنني على حق في أن أقول انكم الشخص الوحيد الذي تولى رئاسة هذا المؤتمر مرتين ، ومع احترامي لزميلي السويدي ، فإنه باعتباركم حائزا لما هو مسلم به عالميا كأرفع شرف يمكن للمرء أن يناله في العمل في سبيل السلم ، ليس هناك من يمكن أن يكون أكفأ لنيل شرف رئاسة هذا المؤتمر مرتين ، ومن هنا فإنه يسرني بصفة خاصة أن ألقى بيانا في المؤتمر وأنتم تتولون رئاسته .

إن هناك ثلاثة مواضيع متصلة تدخل في صميم ما يتعين أن أقوله اليوم حول المرحلة التي بلغها هذا المؤتمر ، وبلغتها عملية تحديد الاسلحة عموما . أولا ، لقد حدث تحسن هائل على مدى السنوات منذ انشاء هذا المؤتمر في العلاقات ما بين الشرق والغرب . وإننا لنرحب ترحيبا كبيرا بالنهج العملي الجديد في السياسة السوفياتية وبالتطورات الجارية في بعض بلدان أوروبا الشرقية . ونحن نحب أن نتصور أن بريطانيا - ولا سيما رئيسة وزرائنا من خلال العلاقة القوية التي أقامتها مع الرئيس غورباتشوف - كانت أحد المساهمين الرئيسيين في عملية التحسن ، وإننا لنرحب بالاصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية ونتمنى لها النجاح .

ولم يكن هذا التقدم أوضح في أي مجال مما هو عليه في ذلك النهج الاقدر على توفير الحلول والذي يبديه كل من الشرق والغرب إزاء تحديد الأسلحة . ويشجعنا على ذلك أنه في عدد من الميادين ، لقيت مقترحات غربية مقدمة منذ أمد طويل القبول في آخر الأمر بوصفها قد طرحت بحسن نية ، وبوصفها تمثل أسما معقولة وواقعية ومنطقية للتعاون . ويتمثل المزاج الجديد في وثيقة ستوكهولم التي أتاحت للبلدان الأخرى الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن تمحص الأنشطة العسكرية في أوروبا . ثم جاءت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، وهي أول معاهدة تفضي إلى تخفيضات فعلية في الأسلحة النووية ، بما تحتويه من أحكام تحقق تقدماً من النوع الذي لا أغنى عنه للمعاهدات المقبلة .

والتوقعات المرتقبة للتوصل إلى اتفاقات أبعد مدى توقعات طيبة . فالمحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ستستأنف في جنيف في الأسبوع المقبل . وفي فيينا ، عزز جدول الأعمال الطموح لمحادثات القوات التقليدية في أوروبا بتأخير المقترحات المبدعة المقدمة من الولايات المتحدة التي صادق عليها حلف شمال الأطلسي في قمته القريبة العهد . وستوسع المقترحات الجديدة من نطاق المفاوضات ، وتوغل من مجالات الاتفاق الأولي ، وتعجل ببرنامجه الزمني . وكانت الاستجابة السوفياتية لتلك المقترحات إيجابية إلى حد معقول . وهناك أسس طيبة للأمل في أن تسفر المفاوضات عن نتائج ناجحة يمكن أن تغير - في خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً - حالة الأمن الأوروبي . واننا لنرحب بالجدول الزمني المعجل . وستعمل المملكة المتحدة بنشاط للوفاء به . ولا نرى أن هناك مشقة في استبدال سباق للتسلح بسباق للسلم .

وموضوعي الثاني ينبثق من الموضوع الأول: فهناك صلة وثيقة بين أوجه التحسن في العلاقات ما بين الشرق والغرب وإحراز التقدم في تحديد الأسلحة . فلقد أظهر التقدم المتقطع على مدى السنوات العشرين الأخيرة مدى حساسية مفاوضات تحديد الأسلحة للتقلبات في العلاقات السياسية بصفة خاصة . فقد يساعد تحديد الأسلحة على تقليل التوتر ، غير أن تحقيق هذا التحديد أضحى خارج سياق العلاقات السياسية المحسنة . فالواقع أن تخفيض الأسلحة لا يعزز في حد ذاته الأمن إذا استدامت الشكوك في نوايا الطرف الآخر ، أو إذا اشتبه بوجود خداع . وهناك نماذج لهذه الظاهرة من فترة ما بين الحربين العالميتين .

والتحقق أمر حاسم في هذا الصدد من أجل زيادة الثقة بقدر ما هو حاسم لرصد الامتثال وكلما كان لدينا المزيد منه ، وكلما كان أكثر فعالية ، كلما كان أفضل وذلك إذا ما أظهر التحقق بوضوح أنه ليست هناك بطبيعة الحال أي محاولة للخداع .

غير أن الثقة التي يتعين أن يستند إليها التحديد الناجح للتسلح أوسع مدى .
فالثقة خاصة تنمو عن انطباع عام عن سلوك الطرف الآخر في نطاق كامل من الميادين .
ذلك أن القضايا السياسية والاقتصادية والانسانية والامنية متملة ببعضها البعض . وليس
هناك شك ، على سبيل المثال ، في أن لعملية الاصلاح الاقتصادي والسياسي السوفياتي
انطبعا ايجابيا لدى الحكومات الغربية . فاذا ما أظهرت الحكومة السوفياتية أنها
راغبة حسبما يظهر مما تفعله ، في السماح بالافصاح عن الحقائق داخل اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فمن المحتم أنها ستبني الثقة في أن الحقيقة
ستذكر في الخارج كذلك . وليس هناك شك بالمثل حول الضرر الذي يمكن أن يحدثه السلوك
السوفياتي العتيق في مجالات معينة واضحة إلى حد ما . فأسس الثقة الدولية - بما في
ذلك الاتفاقات الخاصة بتحديد الاسلحة - ترسى في الاوطان . ولا يبنطوي الامن الحقيقي على
التخلي عن الاسلحة الخطرة فحسب ، وإنما عن المذاهب الخطرة أيضا . فنزع الاسلحة
المذهبية والعسكرية يتماشيان جنبا إلى جنب .

ومن هنا فإن موضوعي الثالث ، أنه لا يجب علينا أن نفرط في هذه اللحظة
الواعدة في العلاقات ما بين الشرق والغرب . وعلى الرغم من أن الاحداث في الصين
تذكرنا بأنه لا يوجد بالنسبة للتقدم ما هو محتوم ، فليس في اعلان قمة حلف شمال
الاطلسي أي مبالغة عندما يذكر أنه توجد إمكانية الآن للسمي إلى "تجاوز فترة ما بعد
الحرب" ومحاولة إقامة "نظام من العدل والسلم الدائم في أوروبا" . ويتطلب تحقيق
ذلك نهجا مبدعا إزاء جميع أوجه العلاقات ، بما في ذلك تحديد الاسلحة . وي طرح اعلان
حلف شمال الاطلسي ، فيما نعتقد ، رؤية طموحا ومستنيرة لنمط جديد من العلاقات بين
بلدان الشرق والغرب . ويستبدل هذا النمط العداء المذهبي والعسكري ببناء الثقة
فيما بين الشعوب على أساس مما تختاره تلك الشعوب بحرية .

وتوجد عناصر من هذا النمط بالفعل من بعض المؤسسات الأوروبية الغربية مثل
مجلس أوروبا والجماعة الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة . وينبغي أن تسمح
عمليات الاصلاح الاقتصادي والسياسي المتواصلة في الشرق وتخفيض الحواجز فيما بين
الشرق والغرب ، بقيام رابطة أوثق بين البلدان الشرقية وتلك المؤسسات . ومن شأن
ذلك أن يدعم الترابط فيما بين البلدان الأوروبية ، ويدعم شعورنا بالهوية
المشتركة . وقد لا تكون عملية التكامل الأوروبي الاوثق سهلة أو وطيدة . ومفتاح هذه
العملية هو وجود حريات سياسية أكبر في أوروبا الشرقية . ولا تزال هناك انقسامات
كثيرة يتعين التغلب عليها . ولكن بوسع الأوروبيين أن يعتقدوا على الأقل بأنه يجري
القيام بخطوة البداية .

غير أنه يجب علينا أن نوسع دائرة الاهتمام بحيث لا تقتصر على إهتمامات الشرق والغرب فقط . وما هي أهمية تلك المواضيع الثلاثة من المنظور الأوسع لهذا المؤتمر؟ إن الأمن العالمي لا يتجزأ . ولا بد وأن الجيوش الضخمة التي تواجه بعضها البعض في أوروبا تشير قلق العالم بأجمعه . فالحروب التي بدأت على الصعيد الأوروبي تحولت في مرتين إلى حروب عالمية . ويترتب على ذلك أنه ينبغي أن يكون لمفهوم الأمن الأوروبي الذي نجاهد الآن للتوصل إليه آشاره على الصعيد العالمي الأوسع نطاقا . وينبغي أن تكون سهولة انتشار السلم في مثل سهولة انتشار المنازعات . وعلاوة على ذلك ، فكما أن التحديد الناجح للأسلحة في أوروبا يوهن المواجهة هناك فمن المحتوم أن يخفف من حدة التطورات العسكرية خارج أوروبا تخفيفا بالغا .

وليس هذا التطور أحادي الاتجاه . فانتشار أسلحة التدمير الشامل أو استخدامها خارج حدود أوروبا يمكن أن يؤدي إلى أزمات تعم آشارها العالم كله . ويمكن أن تنشر تلك الأسلحة الدمار في الأقاليم المعنية وأن تؤثر على أمن الأقاليم الأخرى ويسلم اعلان حلف شمال الأطلس بهذا كله ، ويلزم الحلفاء بالعمل لاحتواء ما للانتشار غير المحكوم للتكنولوجيات العسكرية الحديثة من تهديدات أمنية وعواقب مشيرة للقلق . ويوضح اعلان أن من بين الأولويات الطويلة الأجل لحلف شمال الأطلسي أن يسعى من أجل إقامة عالم لا توجد فيه القوات العسكرية إلا من أجل الحفاظ على الاستقلال الوطني ووحدة الأراضي الوطنية .

وقضية الأسلحة الكيميائية ذات صلة وثيقة ومباشرة في هذا الصدد . فاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية هي البند الإيجابي على جدول أعمال هذا المؤتمر . وهذا صحيح ، بالنظر إلى أن اختلال التوازن في الأسلحة الكيميائية بين الشرق والغرب يعتبر عاملا ينطوي على امكانات زعزعة الاستقرار إلى حد بعيد . ويتزايد خارج أوروبا عدد البلدان التي لديها قدرة على انتاج الأسلحة الكيميائية . وليست المشكلة مجرد مشكلة انتشار ، على الرغم من جسامتها . إذ أن الأسلحة الكيميائية تستخدم أيضا . ولقد رأينا جميعا العواقب المخيفة لاستخدامها تعرض علينا على شاشات التلفزيون . وانها لتذكرة مروعة بأننا جميعا عرضة لذلك ، وبالحاجة الملحة إلى حل عالمي .

وقد كشف مؤتمر باريس ، الذي حضرته في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام ، عن الامتعاض الواسع الانتشار الذي يكتفه المجتمع الدولي نحو استخدام الأسلحة الكيميائية . وأقر المؤتمر أن الحظر الشامل والعالمي لتلك الأسلحة يمثل الحل الفعال الوحيد . والرسالة الواضحة التي تبعث بها باريس إلى جنيف هي حثكم - وحشنا - على مضاعفة الجهود المبذولة هنا للتوصل إلى هذا الحظر . ولقد قمتم بقدر كبير من العمل في هذا الصدد . وقد تم وضع المفهوم العام للاتفاقية . وتم احراز

تقدم في التفاصيل ، على الرغم من أنه لا يزال هناك عمل تقني أشق لم يتم الانتهاء منه . والحاجة ماسة الآن إلى نهج عملي واضح وحلال للمشاكل يزيل ما تبقى من عقبات .

ولا يزال للتحقق الأولوية الأعلى . فلكي تكون الاتفاقية نافذة فإنها تحتاج إلى تحقق يمكن إعماله . وقد قطعت أحكام التحقق القائمة شوطا طويلا صوب هذا الهدف . إلا أنه لا تزال هناك مجالات ذات شأن خاص . فلا بد أن نكون مطمئنين إلى أن جميع المرافق والأنشطة الخطرة قد غطيت بشكل كاف ، سواء كانت مصانع انتاج مزدوجة الغرض أو منشآت عسكرية ، وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد . ويتكون النهج البريطاني من مستويين: مقترحات عملية للتحقق وجهود لتشكيل مناخ الرأي الدولي .

وعلى المستوى العملي ، تقدمنا مؤخرا بأفكار حول عمليات تفتيش خاصة لتدعيم اطار عمل التحقق . وكنا نستهدف من ذلك مواصلة الحوار الذي أسفرت عنه مقترحات استراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية في هذا المجال . فهناك حاجة إلى مزيد من العمل في هذا المجال الرئيسي من أجل انشاء هيكل مقنع لنظام التحقق . كما تقدمنا مؤخرا بورقة عمل عن العوامل الجديدة تهدف إلى ابراز القضايا التي يتعين التصدي لها في المفاوضات . ومن الضروري أن يكون بوسع الاتفاقية أن تعالج بفعالية التطورات الجارية في التكنولوجيا الكيميائية والتكنولوجيا الكيميائية الحيوية .

وقد كنا نركز ، فيما يتعلق بالتفتيش بالتحدي ، على برنامج شامل لعمليات التفتيش الاختباري الوطنية في نطاق واسع من المرافق العسكرية . وسيكون التفتيش بالتحدي حاسما بطبيعة الحال بالنسبة للتحقق في نطاق اتفاقية ما . غير أنه لا يزال هناك عدم تيقن حول كيفية التوفيق بين الصرامة الضرورية للتحقق الفعال وبين حماية الاسرار الوطنية أو التجارية المشروعة . وقد بدأت عمليات التفتيش الاختباري الوطنية التي نقوم بها تسفر عن بعض الاجابات . فالورقة CD/921 التي أشرف اليوم بتقديمها تطرح بعض الملاحظات المؤقتة في ضوء ما لدينا من خبرات حتى الآن بالاختبارات في مرافق تخزين الذخيرة . وسنقدم خلال هذه الدورة عرضا عن هذا الموضوع مدعما بشريط فيديو . ونأمل في أن نقدم استنتاجات مدروسة بشكل أعمق عقب اجرائنا لمزيد من عمليات التفتيش العملية في مرافق أكثر حساسية .

ونأمل في أن تكون خبرة المملكة المتحدة مفيدة للآخرين . ولقد وجدنا ، من جانبنا ، أن هذه الاختبارات ذات قيمة كبيرة . ونحن نستحث الآخرين بهمة على اجراء اختبارات مماثلة ان لم يكونوا قد أجروها بالفعل . وقد اتضحت فوائد التجارب العملية أيضا في ذلك العدد الكبير من عمليات التفتيش الاختباري المدنية الروتينية التي أجرتها دول عديدة . وقد ظهرت نقطتان بشكل قوي على وجه خاص ، هما: القلق حول

الاسرار التجارية ، والحاجة إلى العمل بشأن تكنولوجيا التحقق . ومن الصواب أنه ينبغي لكم أن تبحثوا تلك القضايا عن كثب . والوقت حاليا ملائم لتقييم الدروس المستفادة من الاختبارات لأدراجها في النص المتداول .

وأعود هاهنا إلى الموضوع الثاني الذي طرحته من قبل . فأساس هذا العمل كله هو المسألة الأساسية المتمثلة في الثقة . والثقة فيما بين الشرق والغرب آخذة في النمو في مجالات كثيرة . ولا يجب أن تستثنى الأسلحة الكيميائية من هذا . وهذا الذي يجعل لافتقاد الصراحة السوفياتية بشأن مخزوناتهم أهميته . إذ تسيء إلى نوعية الثقة التي لا تتجزأ واننا لنأمل في أن يمتد التحسن العام في الموقف السوفياتي من نشر البيانات ليشمل مجال الأسلحة الكيميائية سريعا ، بالنظر إلى أن المراوغة والارتياح يمثلان عقبة رئيسية في الوقت الراهن أمام احراز التقدم . وحلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو في وضع جيد يسمح لهما باعطاء القدوة في هذا الصدد .

غير أن على جميع البلدان - وليس حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو فقط - مسؤولية جماعية في أن تظهر بسبل عملية التزامها بتحديد الأسلحة الكيميائية . ويجب أن نتخذ جميعا خطوات عملية لمكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية والانضمام إلى الجهود الدولية المبذولة للضغط على البلدان التي تسعى إلى اخفاء إنتاجها لتلك الأسلحة أو استخدامها . كما يجب أن نقدم جميعا بيانات عن قدراتنا الوطنية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية حيثما وجدت . ويجب أيضا أن نحترم الالتزامات الدولية القائمة بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية . ويجب ، في المقام الأول ، أن نسلم جميعا بأن التسابق على احتياز الأسلحة الكيميائية يقوض الأمن بدلا من أن يعززه . ويجب أن نعمل بجدية - هنا في مؤتمر نزع السلاح - من أجل حظرها عالميا . وتشعر المملكة المتحدة بتعاطف ضرورة هذا . ولا يجب أن يكون رد فعلنا هو مجرد تجنب العمل الذي ينتظر اتمامه ، وانما أن نعمل بجهد لانجاز هذا العمل . ومن هنا فاننا نواصل تقديم ورقات مفصلة لهذا الغرض .

وأحيانا ما يحاج بأن احتياز الأسلحة الكيميائية هو استجابة مشروعة لامتلاك دول أخرى أو احتيازها للأسلحة النووية أو التقليدية - سواء كان ذلك عن فطنة أو واقع . وهذه حجة زائفة . فليس هناك دليل على أن الأسلحة الكيميائية كان لها هذا الأثر الرادع في الماضي بالمرّة . ولكن ما نستطيع أن نتبيناً به أن من المحتمل أن يكون للأسلحة الكيميائية ، حيثما يدخل استخدامها ، أشارا مزعزعة لتوازن القوى المحلية ، حيث يبحث الطرف الآخر عن سبل للحاق بمن سبقه . وسيكسب الجميع ، في الأجل المتوسط ، من فرض الحظر الشامل الذي يمكن التحقق منه ، وهو ما يعتبر الهدف الأولي لهذا المؤتمر . وأما عن التهديدات الناجمة عن الأسلحة النووية ، فإن أفضل طريقة

لتقليلها ليست معارضتها بأسلحة أخرى وإنما ببذل جهد مشترك لتقليل الأعداد الموجودة منها ومنع الانتشار النووي .

والركن الأساسي في هذه الجهود هو معاهدة عدم الانتشار ، وهي أهم إنجاز لسلف هذا المؤتمر ، مؤتمر نزع السلاح الثمانعشري . وسيعقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار في العام المقبل . ومن المهم بذل تأييدنا المستمر للمعاهدة . وقد خلفت معاهدة عدم الانتشار تراشا دائما وهاما . إذ أرست مناخا دوليا معاديا للانتشار . وانها لانجح معاهدة لتحديد الأسلحة حتى الآن . ويبلغ عدد الموقعين عليها حاليا ١٣٨ دولة ، وآخر الإضافات المحمودة البحرين وقطر .

ولا يجب أن ننسى أنه لم يكن يوجد في أوائل الستينات فارق محدد بين البحث والتطوير النووي للأغراض السلمية من ناحية وللأغراض العسكرية من ناحية أخرى . وتملك بلدان كثيرة الوسائل العلمية والاقتصادية لأن تصبح دولا حائزة للأسلحة النووية . وكان الرئيس الراحل كنيدي قد تنبأ بأنه يمكن أن يكون هناك في وقتنا الحاضر من ٢٠ إلى ٣٠ دولة حائزة للأسلحة النووية . ويعود الفضل في عدم تحقق تلك المخاوف الى حد كبير إلى معاهدة عدم الانتشار . فمنذ بدء سريان المعاهدة انحصر عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية في خمس دول .

ونظام عدم الانتشار أكثر أهمية اليوم عن ذي قبل . فبالنظر إلى أن التكنولوجيا قد أصبحت أيسر منالا ، فإن الأمر يحتاج إلى المحافظة على مكانة معاهدة عدم الانبشار لما فيه أمن الجميع . ويسري هذا بوجه خاص على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تفوق خسارتها من احتياز بلدان أخرى لقدرات نووية خسارة الدول الحائزة للأسلحة النووية الى حد كبير .

ومما لا ريب فيه أن الأسلحة النووية جزء من المعادلة الأوروبية . غير أن إقامة ردع مستقر بين الشرق والغرب استغرق وقتا طويلا ولم تخل العملية من لحظات من التوتر . ولن تصيب الأقاليم التي لا توجد بها أسلحة نووية بالفعل من إدخالها سوى الخسارة من الناحية الأمنية . ومن الأهمية البالغة المحافظة على نظام عدم الانتشار في وقت أضحت فيه التوقعات المرتقبة بالنسبة لتخفيض الأسلحة النووية الموجودة أفضل مما كانت عليه منذ سنوات عديدة . وتنص المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار على الالتزام بمواصلة المفاوضات بشأن اتخاذ تدابير فعالة لنزع الأسلحة النووية - وهو تعهد تأخذه الدول الحائزة للأسلحة النووية مأخذ الجد . ولم يكن من قبيل المصادفة أن أعلنت الدولتان الكبريان عن عزمهما على بدء محادثات ثنائية حول الأسلحة النووية الاستراتيجية في نفس اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع على المعاهدة . وقد كان

التقدم بطيئًا في هذا الشأن حتى الآن . ولكن أعود مرة ثانية إلى مواضيعي الافتتاحية: إن المفاوضات قد أعاقها لسنوات كثيرة المناخ العام للمجابهة بين الشرق والغرب . إلا أن المناخ الآن مختلف جدا . فاتفاقا القوات النووية المتوسطة المدى وخفض الأسلحة الاستراتيجية سيقللان من الترسانات النووية . وقد خفضت مخزونات الرؤوس الحربية النووية لحلف شمال الأطلسي في أوروبا بنسبة ٢٥ في المائة في عشر سنوات .

وهناك مجموعة متنامية من الاتفاقات التي تستهدف بناء الثقة وتقليل مخاطر التصادم بين أعضاء حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو . وهناك استعداد متزايد ، مع تنامي التعاون بين الشرق والغرب . للعمل سويا للمساعدة في حل المنازعات الإقليمية والمشاكل العالمية . وتعزز جميع هذه التطورات الأمن الدولي ، الذي لن يؤدي الانتشار النووي إلا إلى تقويضه . واننا لنرحب بالخطوات الأمريكية والسوفياتية للتصديق على معاهدة العتبة لحظر التجارب ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية . ومن الصواب القول بأنه ينبغي من ثم بحث القيام بخطوات أخرى لتحديد التجارب النووية ، مع تحسن تكنولوجيا التحقق ، وجنبا إلى جنب مع التقدم المحرز في مجالات أخرى من مجالات تحديد الأسلحة . غير أن الانتقال الفوري إلى حظر شامل للتجارب سيكون سابقا لأوانه - بل وقد يكون مزعزا للاستقرار .

وفي العلاقات ما بين الشرق والغرب ، يعتمد الأمن في المستقبل المنظور على الردع القائم على الأسلحة النووية إلى حد ما . وهذا يعني الحاجة المتواصلة إلى إجراء تجارب نووية جوفية لكفالة بقاء أسلحتنا النووية فعالة وحديثه . وعلى مدى هذه العملية التدريجية لبناء الثقة وخفض الترسانات ، ستبقى معاهدة عدم الانتشار إطار عمل أساسيا . ولا توجد ، من وجهة نظر المملكة المتحدة ، امكانية للسماح بزوال المعاهدة أو استبدالها بنوع مختلف من الاتفاقات عندما يحين الأوان لتمديدها في عام ١٩٩٥ . ومعاهدة عدم الانتشار فعالة ، وعلى نحو طيب . ويقول المثل "إذا لم يكن الشيء مكسورا فلداعي للصقه" . فمن الأفضل أن نعمل على تدعيمها بتشجيع جميع البلدان التي لم توقع عليها بأن تفعل ذلك وبتحقيق مزيد من التقدم في عملية تحديد الأسلحة النووية بين الشرق والغرب .

إن الرسوم الرائعة التي تزدان بها حوائط وسقف هذه القاعة ترمز إلى الصلوة والصداقة بين مختلف مناطق العالم . وهناك علامات واعدة بأن عادة التعاون آخذة في النمو بين الشرق والغرب . غير أنه يجب علينا أن ننظر إلى أبعد من ذلك أيضا . فلا يمكن للأمن في أوروبا أن يوجد في فراغ . ومن الممكن أن يساعد على تعزيز الأمن في أماكن أخرى من العالم ، ولكن عدم الأمن في أماكن أخرى يمكن أن يضر به . ولا بد لنا من أن نعمل الآن لتحقيق الوضع الأول وتجنب الآخر . فالانتشار الإقليمي - النووي

والكيميائي - يهدد بإبطال المكاسب التي شقينا من أجل تحقيقها في العلاقة ما بين الشرق والغرب . والاستقرار الدولي من مسؤولياتنا المشتركة . وان لمن الحماسة وعدم الشعور الجسيم بالمسؤولية ، أن يسمح ، مع وجود الكثير مما يستدعي السعي من أجله ، بفقد السيطرة على ما للأسلحة الكيميائية والانتشار النووي من تأثير مزعزع للاستقرار . ومن واجب مؤتمر نزع السلاح أن يحول دون حدوث ذلك . والوقت مناسب الآن . ويجب أن نقدم لجميع الدول قدوة حاسمة في انشاء آليات مشتركة وممارسة ضبط النفس بما يتيح الأمن والسلم للجميع . وأرجو لكم النجاح في عملكم .

الرئيسي (الكلمة بالاسبانية): أشكر الأونرابل وليام وولدغريف على زيارته لهذا المؤتمر وعلى بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة .

والآن ، أود أن أتناول موضوعا آخر . لقد عممت الامانة اليوم جدولا زمنيا للجلسات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الاسبوع القادم . وقد تم اعداد الجدول الزمني بالتشاور مع رؤساء اللجان المختصة . والجدول الزمني ، كما جرت العادة ، ارشادي وقابل للتغيير عند الاقتضاء . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن المجلس يعتمد الجدول الزمني .
وقد تقرر ذلك .

الرئيسي (الكلمة بالاسبانية): ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٠ حزيران/يونيه في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥